

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة تنمية المعرفة سوما فيريتاس، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

191212 191212 12-61291 (A)



بيان

تتمثل المشكلة المتنامية في مجال العنف ضد المرأة في بلدان أمريكا اللاتينية في تدني الوعي بأشكال العنف الخفية التي لا تزال تتوارى في جنبات البيوت. وفي حين تعتبر أشكال العنف المتطرفة مثل إنهاء حياة المرأة، غير مقبولة في المجتمع، ثمة اعتراف ضئيل بالعنف المنزلي بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تتوطد العلاقات بالتركيز على أوجه عدم المساواة في توزيع القوة والتبعية العاطفية والاقتصادية.

وتبدأ ممارسة العنف ضد المرأة كطريقة تفكير، وينتشر في البيئة الأسرية، ثم ينتقل إلى الأجيال القادمة. وثمة حاجة إلى إرساء ثقافة إدراج المسائل الجنسانية التي تركز على المشاعر المتبادلة وحقوق الإنسان، والتي ينبغي أن يشارك فيها جميع المعنيين.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في أمريكا اللاتينية بوضع عدة قوانين أرسيت آليات لقياس وحماية ومنع ومعاقبة العنف ضد المرأة والقضاء عليه، فإن الإحصاءات الوطنية غير متوفرة أو أهما شحيحة.

غير أن هذا التقدم يجب ألا يحجب الحاجة إلى التركيز على المسائل المعلقة مثل إنتاج معلومات عالية الجودة، ووضع مؤشرات تمكن من وضع إجراءات واستراتيجيات يتم تنفيذها بمعرفة الحقائق كاملة.

وبسبب عدم توفر البيانات، وعدم وجود عملية رصد مركزة بشأن عدد أوامر الحماية المطلوبة والصادرة لحماية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، تظهر الشكاوى المقدمة والأحكام الصادرة عن المحاكم، أن معظم المحاكم تستخدم أساليب مختلفة في جمع البيانات من دون تصنيف هذه البيانات حسب نوع الجنس.

ويتطلب وضع آليات عن العنف ضد المرأة مشاركة الحكومات ودرجة أكبر من التكامل بينها وبين المجتمع المدني والهيئة القضائية لإحداث تغيير وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تحليلها ووصفها وتبادلها على نحو أفضل.

ويتيح قطاع التعليم أيضاً فرصة فريدة لإدخال مبادرات تتعلق بالمساواة بين الجنسين لأن الأطفال يشكلون عوامل تغيير ويمكنهم التأثير في سلوك أقاربهم وأسرتهم ومجتمعهم المحلي.

الخلاصة

تدعو الحاجة إلى وضع نهج كلي وشامل لتنسيق الجهود التي تبذلها مختلف القطاعات المعنية بإقامة صلات بينها، وإيلاء اهتمام خاص للاستثمار في رأس المال البشري مع التركيز على نوع الجنس، يشمل تدريب جميع الجهات الفاعلة المهتمة. وينبغي التركيز على التدابير المتخذة لمعاقبة مرتكبي العنف، وحماية النساء ومساعدتهن، ومنع ممارسة العنف في العلاقات الفردية.

وينبغي تسوية هذه الحالة من خلال مكافحة الأسباب الجذرية لهذا الخلل، وذلك بواسطة تقديم رؤية جديدة للعلاقات بين الجنسين، وتعزيز تكافؤ الفرص لكي يتمكن جميع الأشخاص من تحقيق كامل إمكاناتهم الكامنة في مجتمع يشمل الجميع.
